TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at Academic Scientific Journal
http://www.iasj.net

Tikrit Journal for Political Science

E- ISSN : 9203 - 2663
ISSN:2312-6639

التربية المدنية و دورها في تعزيز المواطنة : رؤية فكرية

Civic education and its role in promoting citizenship: an intellectual vision

Assistant Professor : Dr.Tariq A. ALzuidi

ا.م.د طارق عبد الحافظ عدنان الزبيدي (*)

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received: 3 May 2021
- Accepted 23 May 2021
- Available online30 June. 2021

Keywords:
- National loyalty
- citizenship
- diverse societies
- tribal education
- political education

Abstract: The role of education in the context of political science is often neglected. Rather, when writing about it, some consider it outside the specialization, while the opposite is true, that education, in particular civic education, is part of the competence of the field of political science and political thought in particular, and within the framework of this research was done After that, civic education dealt with an important pillar of strengthening the desired citizenship, which all contemporary democratic systems seek to achieve.

The necessities of the existence of civic education today have become more than ever, due to the dispersion in non-national loyalties (religious, national and sectarian), especially Arab and Islamic societies, as this type of education has become an immediate treatment and a future vaccine for most types of diseases. Social education (sectarianism - racism - and others), and it is possible to activate or create civic education through family upbringing and educational and educational institutions, and most importantly, it is possible to benefit from the Islamic religious necessity that called for civic education indirectly by affirming the Sharia on rejecting The priesthood and theocracy that emerged in the West, and therefore the appropriate alternative and specific opposite to it is civic education.

(*) **Corresponding Author:** Assistant Professor : Dr.Tariq A. ALzuidi ، **E-Mail:**tariq_hafed@yahoo.com **Tel:** 009647901203212 ، **Affiliation** University of Baghdad, College of Political Science.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:
الاستلام:3\5\2021
القبول: 23\5\2021
النشر :30\6\2021

الكلمات المفتاحية:
- الولاء الوطني.
- المواطنة.
- المجتمعات المتنوعة.
- التربية القبلية.
- التربية السياسية.

الخلاصة : كثيراً ما يهمل دور التربية في اطار علم السياسة ، بل عند الكتابة عنها يعده البعض خارج التخصص ، في حين ان العكس هو الصحيح ، ان التربية و بالذات المدنية منها من صلب اختصاص حقل العلوم السياسية و الفكر السياسي على وجه الخصوص ، وفي اطار هذا البحث تم تناول التربية المدنية بعدها مرتكزا مهما من مرتكزات تعزيز المواطنة المنشودة التي تسعى الى تحقيقها كل الانظمة الديمقراطية المعاصرة .

اصبحت ضرورات وجود التربية المدنية اليوم اكثر من اي وقت مضى نظراً الى ما تشهده المجتمعات و بالذات العربية و الاسلامية من تشتت في الولاءات غير الوطنية (الدينية والقومية و المذهبية) ، حيث اصبحت هذا النوع من التربية بمثابة العلاج الآني و بمثابة اللقاح المستقبلي للأغلب انواع الامراض الاجتماعية (الطائفية – العنصرية – وغيرها)، و ممكن تفعيل التربية المدنية او ايجادها عن طريق التنشئة الاسرية و المؤسسات التربوية و التعليمية ، والاهم من ذلك ممكن الاستفادة من الضرورة الدينية الاسلامية التي دعت الى التربية المدنية بطريقة غير مباشرة من خلال تأكيد الشريعة على رفض الكهنوتية و الثيوقراطية التي ظهرت بالغرب وبالتالي فان البديل المناسب و الضد النوعي لها يتمثل بالتربية المدنية .

المقدمة:

تُعَد مفردة التربية من المفردات المهمة في بناء المجتمعات السلمية والأنظمة السياسية المستقرة ، فهي اللبنى الاولى للتعليم ، وتعد هذه المفردة بحد ذاتها عند البعض مقياساً لرقي وتقدم الأمم والشعوب ، ولا يختلف مفهوم التربية المدنية عن مفهوم التربية بمعناها الواسع الا بتركيزه على علاقة الانسان بمجتمعه ، فمفهوم التربية المدنية ينطلق من مبدا اساسي وهو ان الفرد لا يعيش بمفردة في اي مرحلة من مراحل حياته بل هو دائما عضوا في جماعة و لا وجود له خارج اطارها ، فالإنسان اجتماعي بطبعه كما اكدته العديد من الدراسات ، لذلك يفترض عند وضع اي استراتيجية تربوية ان يأخذ بنظر الاعتبار التعدد الديني و القومي و المذهبي في المجتمعات البشرية التي لم تعد مجتمعات متجانسة بل التعدد و التنوع السمة الاساس في تشكيل غالبية الدول المعاصرة .

و هنا لابد من التأكيد ان الدعوة الى التربية المدنية هي ليست دعوة ضد الدين بل الدين يؤكدها ، من حيث ان دفع المضار افضل من جلب المصالح ، و هي قاعدة شرعية متفق عليها عند جميع المسلمين ، و التربية المدنية قد تحقق فائدة اكثر في المجتمعات الاسلامية غير المتجانسة اكثر من غيرها من المجتمعات ، حيث ممكن ان توحد المسلمين في بلدنهم اكثر من التربية الدينية لاسيما التي تعتمد على المسائل الجوهرية الخلافية .

أهمية البحث : ترتبط أهمية البحث بالموضوع ذاته حيث ان المجتمعات البشرية بشكل عام والمجتمعات العربية و الاسلامية على وجه الخصوص بحاجة الى التربية المدنية أكثر من أي وقت مضى ، نظراً للفوضى السياسية والاجتماعية والتطرف الديني التي أخذت يجتاح معظم المجتمعات العربية والإسلامية ، فضلاً عن ما يوجد في تلك المجتمعات من ثقافات إقصائية لا تعترف بالرأي الآخر وتعمل على بث الكراهية وتمارس التمييز و وتدعوا للنظرة الدونية للآخر وإثارة الأحقاد بين إفراد البلد الواحد ، وتفجير الصراعات بينهم لمجرد اختلاف آراءهم وتوجهاتهم الفكرية والدينية والمذهبية .و الاهمية تتضح اكثر عندما يتساءل الاباء و الامهات من ابنائهم ، في وقت مبكر من مراحل الدراسة الابتدائية عن مذهبهم و طائفتهم دون السؤال عن الانسانية او الوطن الذي يوحدهم، ثم الادهى من ذلك عندما يكون الطفل يعيش في اجواء مشحونة بالطائفية المقيتة مما قد يترك المدرسة بسببها .

اهداف البحث :تتمحور اهداف البحث حول ضرورة بيان اهمية التربية المدنية و كيف يمكن ان تحقيق المواطنة و بيان اهم معوقاتها وحل الاشكاليات التي تعيق تطبيقها ، و من الاهداف المهمة ايضا بيان طبيعة المراد من التربية المدنية وكيف تساهم في الاستقرار السياسي و المجتمعي ، وكيف يمكن لها ان تعبد الطريق لإيجاد المواطنة المنشودة .

إشكالية البحث :تتعلق اشكالية البحث بجدلية الدين و الوطن ، و السؤال الابرز هنا : هل تتعارض التربية المدنية مع التربية الدينية التي يدعوا لها الدين الاسلامي الحنيف ، هل مهمة الدين بناء الدولة ام بناء الامة ؟ و تتمخض عن هذه الاشكاليات تساؤلات كثيرة منها ، كيف يمكن تحقيق تربية مدنية في مجتمعات مسلمة محافظة تؤمن بضرورة تعليم الطلبة التربية الدينية ؟ هل يمكن تحقيق التربية المدنية دون ان يكون هناك تعارض مع ثوابت الاسلام ، ثم كيف للتربية المدنية ان تحقق المواطنة ؟ .

فرضية البحث :ينطلق البحث من فرضية مفادها (ان التربية المدنية هي ليست نقيضاً للتربية الدينية بل هي تربية تعمل على ترسيخ الثقافة المدنية و السلوك المدني و الابتعاد عن التربية الثيوقراطية التي يرفضها حتى الدين الاسلامي ، حيث ان وجود التربية المدنية يساهم في تحقيق المواطنة المنشودة في ظل مجتمعات متعددة دينياً و مذهبياً و في نفس الوقت فهي تحافظ على الخصوصية الدينية الاسلامية او غيرها ، لمن يرغب بالحصول على العلوم الدينية في المدارس الخاصة بالأوقاف و غيرها) .

منهجية البحث :اعتمدت البحث على منهجين اساسيين ، الاستنباطي و الاستقرائي ، حيث تم الانتقال من العام الى الخاص عند (دراسة فكرة التربية بشكل عام و الانتقال الى خصوصية المدنية فيها)، وكذلك تم الانتقال من الخاص الى العام عند (دراسة التربية المدنية و اثرها في تعزيز فكرة المواطنة) ، فضلا عن استعمال عدد من المقتربات و المداخل ، منها تبعاً لما يقتضيه الحال، ونظراً لشمولية الموضوع واتساعه ، فقد اعتمدت الدراسة المدخل التاريخي في محاولة لبيان جذور الفكرة والوقوف على بعض الوقائع او الحوادث التاريخية التي لها علاقة بجوهر الموضوع ، وكذلك تم الاستعانة بالمدخل التحليلي لدراسة ومتابعة أبرز كتابات المفكرين و الباحثين حول التربية المدنية و اثرها في تعزيز المواطنة وتحليل آرائهم وتصوراتهم، كما لم تغفل الدراسة أهمية المدخل المقارن ومحاولة اللجوء إليه كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك لاسيما موضوع المقارنة بين الرؤية الغربية و الرؤية الاسلامية حول بعض القضايا المتعلقة بالتربية المدنية .

هيكلية البحث :لغرض التحقق من صحة الفرضية من عدمه ، سوف تقسم الدراسة الى ثلاث محاور ، المحور الاول لدراسة الاطار النظري و المفاهيمي ، و المحور الثاني لمتابعة ضرورات التربية المدنية ضمن ثلاث فقرات ، الاولى خصصت للضرورة الفطرية و الثانية للضرورة القانونية و الدستورية، اما الثالثة فقد خصص لمتابعة الضرورة الديمقراطية و التي توضح اثر التربية المدنية

في تعزيز المواطنة ، اما المحور الثالث فسوف يبحث في وسائل التربية المدنية ، ضمن ثلاث فقرات ايضا ، خصصت الاولى الى متابعة دور التنشئة الاسرية ، و الثانية لمتابعة مؤسسات الدولة التربوية و التعليمية ، اما الثالثة فقد خصصت لطرح فكرة غاية في الاهمية تساهم في قبول التربية المدنية في الاسلام الا وهي فكرة رفض الكهنوتية والثيوقراطية.

المطلب الأول: مدخل نظري و مفاهيمي .

قبل الدخول في تفاصيل التربية لابد من توضيح المدنية التي تمثل باختصار ثقافة تنهض على شروط موضوعية تراكمية و تراتبية تفرضها شروط تاريخية ، و هي بمثابة تحول فكري و مادي من عصر الهيمنة القبيلة و العنصرية الى هيمنة الروح الوطنية الجامعة [1]، وخير من يُعرف عن المدنية هو وجود مؤسسات مدنية في اطار الدولة لكي تكون حلقة الوصل بين السلطة و المجتمع[2] ، و وجود هذه المؤسسات هي شرط من شروط الممارسة الديمقراطية[3]، وعند الحديث عن الدولة المدنية هي خلاف الدولة الدينية ، حيث ان الاولى تتضمن البعد السياسي في الحياة المجتمعية [4] .

ان الهدف من التربية بمعناه المدني (التربية المدنية) موجود منذ القدم عند غالبية الحضارات القديمة ، حيث اهتم العلماء و الفلاسفة بضرورة اعداد الفرد نفسياً و عقلياً من اجل الاسهام في الحياة العامة بوصفه مواطن بغض النظر عن خلفياته الفكرية و الايديولوجية [5] ، حيث يؤكد احد الباحثين ان التربية المدنية كانت احدى مطالب كبار الفلاسفة امثال (ارسطو وديفيد هيوم و جون لوك جون ستيوارت ميل) ، حيث انهم اكدوا على حاجة المواطنين الى ان تكون لديهم معرفة بالسياسة من اجل المشاركة الواعية في الديمقراطية [6] .

ان الغاية الاساسية من التربية كما يرها (كآنت) هي فهم ما يجب ان يكون عليه الانسان ، حيث وضح في كتابه (في التربية) ما نصه " ان الانسان لا يمكن ان يصير انساناً حقاً الا بالتربية " [7] ،و يقسم التربية الى تقسيمين ، قسمها تارة الى (تربية ترويض و تربية

([1]) سامي البدري ، مدخل لدراسة المجتمع المدني العراقي ، في برهان غليون و اخرون ، نحو مجتمع مدني علماني ، افاق النهوض بالمجتمع المدني في العراق ، الطبعة الاولى ، الحوار المتمدن ، بغداد ، 2007 ، ص ، ص 96-97 .

([2]) حسن ناظم ، علي حاكم صالح ، المجتمع المدني ، تاريخ نقدي ، الطبعة الاولى ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد، 2007 ، ص21

([3]) الطاهر لبيب ، علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي ، في مجموعة باحثين ، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص، ص 225-226.

([4]) عامر حسن فياض ، بناء الدولة المدنية و شقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر ، مجلة العلوم السياسية ، السنة/19 ، العدد/36 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، حزيران ، 2008 ، ص 170

([5]) مصطفى قاسم ، التعليم و المواطنة ، واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية ، تقديم : احمد يوسف سعد، الطبعة الأولى ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، القاهرة ، 2006 ، ص78 .

([6]) مصطفى قاسم ، التعليم و المواطنة ، واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية ، مصدر سبق ذكره ، ص79 .

([7]) نقلا عن ، عبد الرحمن بدوي ، فلسفة الدين و التربية عند كنت ، الطبعة الاولى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1980 ، ص121 .

تنوير) و قسمها تارة اخرى الى (تربية خاصة و تربية عامة) [1] ، والتربية تمر بمراحل تراتبية (ابتدائية و متوسطة و ثانوي . الخ) ، و التربية ايضا تمر بمراحل زمنية (تربية تقليدية – تربية معاصرة) [2] .

عرفت التربية المدنية تعاريف عدة ، حيث عرفها البعض بانها " الدراسة الصريحة و المنتظمة للمفاهيم و المبادئ السياسية التي تمثل الاساس للمجتمع السياسي الديمقراطي و النظام الدستوري " [3] ، و تعرف ايضا بانها " عملية تهدف الى توعية الفرد بحقوقه و واجباته الانسانية و تنمية قدراته على المشاركة الفعالة في بناء المجتمع و مؤسساته " [4] ، و يرى (حسن عواضة) في التربية المدنية بانها " نقل الفرد من حالة الانتماء الضيق الى حالة الانتماء الواسع الذي يفتح افقاً على المصلحة العامة " [5] .

تعد التربية من المسائل الجوهرية في تنشئة المجتمعات حيث تمثل الركيزة الاساسية لبناء شخصية الانسان منذ الطفولة وما يلاحظ في اغلب المجتمعات ان الكثير من الاطفال قد تأثروا بشكل مباشر او غير مباشر بما يجري من صراعات سياسية (دينية وقومية ومذهبية) حيث اخذ الطفل يتساءل عن الولاءات الفرعية ، واخذ يتساءل هل انا من هذا الدين ام ذاك ؟ ، هل انا من هذه القومية ام تلك ؟ ، وهل انا من هذا المذهب ان ذاك ؟ ، وهذا موضوع خطير على حاضر و مستقبل اي بلد تتنامى فيه هذه الدعوات ، حيث يصبح الحديث عن الوطن في خبر كان ، او بمعنى ادق الحديث عن الوحدة الوطنية وبناء المواطنة الصالحة من المستبعدات .

هذه المشكلة او بالأحرى الاشكالية قائمة طالما ان هناك تعليم قائم على اساس تفضيل دين على اخر وقومية على اخرى ومذهب على مذهب خاصة اذا كان هذا التفضيل يتصدر من الدولة التي يفترض ان تكون راعية للجميع ، لكن هنا لا مانع من احترام خصوصية

([1]) عبد الرحمن بدوي ، فلسفة الدين و التربية عند كنت ، مصدر سبق ذكره ، ص123 .

([2]) علي احمد مدكور ، مناهج التربية ، اسسها و تطبيقاتها ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2001 ، ص32 ، للمزيد ينظر ايضا ، علي خليفة الكواري ، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1986 ، ص99.

([3]) مصطفى قاسم ، التعليم و المواطنة ، واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية ، مصدر سبق ذكره ، ص82 .

([4]) رسمي عبد الملك ، دور الادارة المدرسية في تفعيل التربية المدنية في مرحلة التعليم قبل الجامعي في قطر ، المركز القومي للبحوث التربوية ، القاهرة ، 2001 ، ص92 .

([5]) حسن عواضة ، التربية المدنية في مجتمع متحول ، مدخل الى المواطنية ، جامعة الروح القدس ، الكسليك ، بيروت ، 2007 ، ص28 .

المجتمعات، على سبيل المثال في المجتمعات العربية و الاسلامية غالبية الاباء حريصين على تعليم ابناءهم مفاهيم الدين الاسلامي الحنيف من جهة والاعتزاز بالقومية التي يتنمون اليها (عربي– كردي– تركماني– امزيغي) وحريصين ايضا على تعليم ابنائهم المذاهب التي يعتنقونها، هذه الخصوصية محترمة ويجب ان تحترم على اختلافها لكن يفترض ان يكون التعلم وفق منهج الكليات دون الدخول في التفاصيل التي قد تؤدي الى ضياع الرؤية الاسلامية الموحدة وربما يؤدي الى صراع فكري قد يتحول الى صراع انتقامي جسدي (دموي) في بعض الحالات ، (الحرب الاهلية في لبنان على سبيل المثال لا الحصر) .

بمعنى ان بالإمكان التثقيف وفق ثقافة التربية المدنية دون اغفال دور الدين الاجتماعي، حيث بالإمكان تدريس الدين باعتباره واحدة من اهم الروابط التي تساهم في دعم المواطنة وليس العكس .الاشكالية الحقيقية هنا تتمثل في تناقض المطالب المجتمعية و المطالب الوطنية ، حيث بعض المجتمعات تؤكد على هويتها الدينية والقومية و المذهبية وترفض تقديم الوطنية و المواطنة على ولاءاتها الفرعية ، وهنا قد يتناقض المطلبان (المجتمعي والوطني) من ناحية الوسيلة والغاية .فالتساؤل هنا ما هو الحل الذي يحفظ الوطن و وحدته وفي نفس الوقت يحفظ للمكونات الاجتماعية خصوصياتها الدينية والقومية والمذهبية ؟ . و ابرز الحلول الواقعية و العملية لحل هذه الاشكالية والتي من خلالها يتم تجاوز التناقض و الازدواجية ما بين المطلبين السابقين (المجتمعي– الوطني) ، قد يكون في تعزيز التربية المدنية التي تكون مرتكزة على بناء المواطنة الصالحة .

ولذلك ونظراً لما يتمتع به الواقع السياسي والاجتماعي والديني في المجتمعات التي تشهد تشظي ديني او قومي او طائفي ، أصبحت مسألة تعزيز التربية الوطنية ضرورة ملحة لا سبيل للاستغناء عنها كون التمحور حول الولاءات الفرعية ادى الى وجود انشقاقات مجتمعية وأخذت تشكل ظاهرة وخطورتها تكمن في وجودها بين الطلبة وبالذات في المراحل الاولية (المرحلة الابتدائية) ، والخطورة ليست في تساءل الطفل عن دينه و قوميته ومذهبه بل تكمن في اعتماد الولاءات الفرعية وتغليبها على الولاء للوطن حيث في حالات قد يؤدي ذلك الى نزاع بين التلاميذ حول افضلية دين او قومية او مذهب على باقي الاديان و القوميات والمذاهب .

هنا قد يعترض من يرغب بتعليم ابنه التعاليم الدينية بالتفصيل ، و هذا من حقه كون التربية المدنية لا تصادر الخصوصيات ، لذلك بالإمكان ايجاد نوعين من المدراس و هو معمول

به في اغلب البلدان العربية و الاسلامية، (مدارس خاصة و مدارس عامة) ، المدارس العامة تعتمد التربية المدنية ، و المدراس الخاصة تعتمد التعاليم الدينية الخاصة كلٌ حسب دينه او مذهبه ، مما يوفر هذا التقسيم فرصة مناسبة لحفظ الخصوصية و عدم فرضها على الاخرين ممكن يختلف في الدين و المذهب .

فالتربية المدنية كما يعرفها احد الباحثين هي " عملية تثقيفية واعية تهدف الى كسب الافراد ثقافة وطنية حديثة تتمحور حول المواطنة المرتكزة على منظومة الحقوق المدنية والسياسية من جهة و تعزيز فكرة الولاء للوطن وجعلها هوية تتقدم على كل الولاءات الفرعية (دينية وقومية ومذهبية وحزبية ....) " [1] ، فالتربية المدنية هي السبيل الامثل لترسيخ مبدا المواطنة في نفوس الافراد وذلك بما تملكه من معايير ثابتة تسند الى فكرة الحقوق و الواجبات ، لذا فالتربية المدنية تُعنى بإعداد المواطن من اجل القيام بدوره في المجتمع بكفاءة و فاعلية وتساهم في اذابة الانتماءات الفرعية في اطار الانتماء للوطن .

ولعل من اهم اهداف التربية المدنية ما يلي :

1- التماسك الاجتماعي و اذابة الفوارق بين الطبقات الاجتماعية، و تنمية انماط سلوكية تتفق مع مفهوم التربية المدنية ليكون فيها الفرد فاعلاً و مؤثراً في المجتمع [2] لتحقيق المواطنة الفاعلة و تنمية عاطفة الولاء الوطني عند التلاميذ للوطن دون غيره .

2- احترام الأديان و القوميات والمذاهب على اختلاف مشاربها ، التركيز على بناء هوية وطنية تجعل موضوع حب الوطن و الدفاع عنه هدف اسمى يجب ان يسعى الى تحقيقه جميع ابناء الوطن و تزويد التلاميذ بفهم واضح عن أهمية تعزيز المواطنة و تدريبهم على ان يكونوا مواطنين صالحين في المجتمع [3] و تعزيز الثقة عند الطلبة و بيان اهمية دورهم في بناء حاضر و مستقبل بلدانهم ، من خلال التعريف بأهم الحقوق و الواجبات المدنية وفق القانون و الدستور .

([1]) علاء ناجي ، التربية المدنية كوسيلة لضبط سلوك الافراد ، شبكة النبأ المعلوماتية ، 17/كانون الاول ، 2017 ، ص1، للمزيد ينظر الرابط : annabaa.org/araic/studies/13536

([2]) فداء حسن احمد شقوره ، اثر اثراء محتوى كتاب التربية المدنية في تنمية قيم الحوار لدى طلبة الصف الرابع الاساسي، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، كلية التربية ، غزة ، 2015 ، ص11.

([3])علاء ناجي ، التربية المدنية كوسيلة لضبط سلوك الافراد ، مصدر سبق ذكره ، ص2 .

اغلب البلدان الغربية اعتمدت التربية المدنية بعدها الاساس، وفي البلدان العربية و الاسلامية هناك بلدان اعطت الموضوع ضرورة تتناسب مع اهميتها و الجزائر من بينها حيث اهتمت بالتربية المدنية، و وضعت منهج تحت عنوان (الجديد في التربية المدنية) يدرس في المراحل الابتدائية ، تناول موضوعات مهمة تتعلق بالانتماء الوطني و النظام في حياة المواطن و علاقته بغيره و غيرها من المسائل التي تركز على ثقافة التربية المدنية [1] .

المطلب الثاني : ضرورات التربية المدنية .

1- الضرورة الفطرية .

الانسان كائن اجتماعي بالفطرة ، فهو يحتاج الى العيش في اطار المجتمع ، و بالتالي بحاجة الى التربية و التعليم وفق مجتمع متعدد و ليس منعزل [2] ، حيث ان التنوع و التعدد في الاعراق و الاديان و القوميات في المجتمعات البشرية تنوع و تعدد فطري ، لذلك يفترض ان يأتي العلم و التربية لغرض الحفاظ على الفطرة الانسانية [3] ، و بالتالي هناك ضرورة لإعطاء التربية المدنية لكي تستوعب هذا التنوع و التعدد الفطري ، و خلاف ذلك سنكون امام نوع من انواع التربية يشمل قطاع معين و يهمل قطاع اخر ، لذلك فان مفهوم التربية المدنية ينطلق من مبدا اساسي هو " ان الفرد لا يعيش منعزلا في اية لحظة حياته بل هو دائما عضو في جماعة لا وجود له خارج اطارها " [4] ، لذلك يذهب احد الباحثين الى القول " ان التربية المدنية هي العمل على تحويل انسان الفطرة الى انسان المجتمع " [5] ١، و مما سبق يتضح ان الفطرة الانسانية المتعددة و المتنوعة جعلت من التربية المدنية ضرورة لا غنى عنها ، بمعنى ان الانسان بالفطرة يحتاج فكر وثقافة مدنية تستوعب طموحات و رغابته .

([1]) للمزيد ينظر ، احمد فريطس ، الجديد في التربية المدنية للسنة 5 ابتدائي ، الديوان الوطني للمطبوعات ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التربية الوطنية ، 2007 .

([2]) مصطفى العوجي ، التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف ، المركز العربي للدراسات الامنية و التدريب ، الرياض ،1985 ، ص72 .

([3]) علي احمد مدكور ، مناهج التربية ، اسسها و تطبيقاتها ، مصدر سبق ذكره ، ص110 .

([4]) مصطفى العوجي ، التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف ، مصدر سبق ذكره ، ص112 .

([5]) حسن عواضة ،التربية المدنية في مجتمع متحول ، مدخل الى المواطنية ، مصدر سبق ذكره ، ص23.

2- الضرورة قانونية و الدستورية .

اهم مرتكزات القانون هو المساواة بين جميع المجتمعات ، و المساواة تتطلب النظر للجميع نظرة واحدة ، و التربية المدنية تساهم في سيادة القانون و تحقيق المساواة الانسانية في مجتمع ديمقراطي متعدد معياره القانوني المواطنة [1] ، بمعنى على القانون ان يقدم ضمانات لمنع اي تعديات على الحقوق المدنية و السياسية لغرض تحقيق الانصاف[2] ، اما الدساتير فهي توضع للشعب بمختلف اطيافه وتنوعاته ، و عند متابعة اغلب الدساتير نجدها تدعوا الى التربية المدنية لان خلاف ذلك تعد منحازة و بالتالي لا تحقق الاجماع الوطني الذي يجب ان يكون حاضر لكي يقبل الدستور بالاستفاء و كذلك يتم التفاعل مع ايجابياً من قبل المواطنين [3]، وفي (روندا) قبيل الاستفتاء على الدستور عام 2003 تم تثقيف المواطنين على التربية الوطنية (المدنية) ، و وزعت نسخ من مشروع الدستور لغرض اطلاعهم على الطبيعة المدنية التي يحتويها ، هذا ان دل على شي يدل على اهمية و ضرورة التربية المدنية قانونياً و دستورياً[4] .

3- الضرورة الديمقراطية .

قد يستغرب من الوهلة الاولى عندما تذكر التربية الى جانب السياسة ، و التساؤل الابرز ما العلاقة بينهما ان وجدت ؟ ، لكن عند متابعة الموضوع بشي من التفصيل يتضح وجود علاقة وثيقة بينهما حيث اشار الى ذلك بوضوح (ابن سينا) عندما رادف من حيث المعنى و ليس اللفظ بين السياسة و التربية [5] ، و يوضح احد الباحثين التقارب بينهما عندما يعرف السياسة بانها " تربية الانسان لنفسه و تهذيبها " [6] ، بمعنى ان التداخل بين التربية و السياسة حاضر وبقوة من حيث المعنى و السلوك .

([1]) مصطفى قاسم ، التعليم و المواطنة ، واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية ، مصدر سبق ذكره ، ص84.

([2]) امل هندي الخزعلي ، اشكالية المواطنة في الخطاب الاسلامي المعاصر ، مجلة العلوم السياسية ، السنة /16 ، العدد/31 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، تموز ، 2005 ، ص105.

([3]) ميشيل براندت و اخرون ، وضع الدستور و الاصلاح الدستوري ، خيارات عملية ، انتربيس للنشر و التأليف ، بيروت، 2012 ، ص92 .

([4]) المصدر السابق نفسه ، ص ، ص92 -93 .

([5]) الشيخ الرئيس ابو علي بن سينا ، كتاب السياسة ، تقديم وضبط و تعليق : علي محمد اسبر ، الطبعة الاولى ، بدايات للطباعة و النشر ، سوريا ، 2007 ، ص65 .

([6]) احمد عرفات القاضي ، التربية و السياسة عند ابي حامد الغزالي ، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 2000 ، ص19

السياسة هي فن ادارة المجتمعات البشرية بما يحقق مصالحها وفق مبدا المواطنة بغض النظر عن الخلفيات الدينية او القومية او المذهبية، لكن تعاني معظم البلدان العربية و الاسلامية ضعف التربية و التعليم و سيطرة النظام الاجتماعي القبلي – الابوي ، الذي يربى على ضرورة الطاعة و الاستسلام وتقبل الراي الموجه دون نقاش [1] ، بمعنى ان التربية القبلية بالرغم من بعض صفاتها الايجابية الا انها الضد النوعي للتربية المدنية ، كون التربية المدنية ذات بعد سياسي اكثر من كونها ذات بعد اجتماعي ، لذلك تحتاج الى ما يسمى بـ "التربية السياسية" والتي تعني " الجهود المبذولة من قبل مؤسسات التربية الرسمية و غير الرسمية و التي تعمل على تكوين و تنمية شخصية سياسية تتطابق مع الثقافة السياسية للقائمين على هذه المؤسسات لدى كل مواطن و تكوين و تنمية وعي سياسي... حتى يكون المواطن واعياً و قادراً و راغباً في المشاركة السياسية بفعالية" [2] ، بل يذهب البعض الى عد التربية المدنية بانها توفر البيئة السياسية و الاجتماعية الصالحة و المناسبة لكي يصبح الفرد لبنى صالحة مساهمة بفاعلية في تأسيس البناء السياسي الوطني [3] .

جوهر الارتباط و التشارك بين التربية السياسية و التربية المدنية هي ان الاولى تهدف الى تحقيق رؤية عند الجمهور ان الجميع متساوين بالحقوق و الواجبات و ضرورة ممارسة الاقليات الدينية و العرقية لحقوقهم السياسية بالتساوي [4]، حيث من خلال التربية المدنية يمكن تجاوز التحديات الديمقراطية لاسيما في البلدان المتعددة الاعراق و الديانات من خلال المشاركة الواعية و المسؤولة و الفعالة في الحياة المدنية و السياسية [5]، حيث يمكن عد التربية المدنية هي الاكثر تأثيرا في تنمية شعور المواطنة لدى الافراد [6]، و لغرض الحفاظ على الاوطان ووحدتها لابد من الاستناد الى مشترك يجمع جميع المكونات بغض النظر عن خلفياتها الدينية و القومية والمذهبية، والتربية المدنية اهم مرتكز و مشترك يمكن الاستناد اليها في تعزيز المواطنة.

([1]) علي خليفة الكواري ، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، مصدر سبق ذكره ، ص 99 .

([2]) فتحي شهاب الدين ، اوراق في التربية السياسية ، تقديم : عصام العريان ، الطبعة الاولى ، مؤسسة اقرا للنشر و التوزيع و الترجمة ، القاهرة ، 2011 ، ص 17 .

([3]) حسن عواضة ،التربية المدنية في مجتمع متحول ، مدخل الى المواطنية ، مصدر سبق ذكره ، 37 .

([4]) فتحي شهاب الدين ، اوراق في التربية السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص 19 .

([5]) مصطفى قاسم ، التعليم و المواطنة ، ، مصدر سبق ذكره ، ص، ص 80 -82 .

([6]) مصطفى العوجي ، التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف ، مصدر سبق ذكره ، ص71 .

المطلب الثالث : وسائل التربية المدنية .

1- التنشئة الاسرية .

تعد الاسرة العنصر الاهم في حياة الفرد ، فهي البداية التي يستقي منها افكاره و تصرفاته ، صحيح ان الطفل منذ ولادته يرث المكونات الطبيعة لشخصيته الاساسية ، لكن يبقى على العائلة (الاسرة) ان تغني هذه الشخصية بمكتسبات جديدة او تهمل دورها ، فتعمل على تركيز ما يحول دون نموها ايجابياً [1] ، و كذلك يتحدد سلوكه على اساس وجوده في اطار الجماعة لذلك يرى ارسطو " ان الاسرة هي النواة الحقيقية للجماعة " [2] ، و البعض يطلق عليها التربية الاسرية ، فهي المسؤولة الاولى عن صناعة سلوك الانسان و طرق تفكيره ، و التربية المدرسية بعد ذلك مسؤولة عن تنمية قدرات الانسان و اكتساب المهارات المعرفية و تأهيله للمستقبل [3] ، حيث ان في داخل الاسرة تجري عملية التثقيف فينقل الكبار الى الصغار المبادئ و القيم و المعارف على اختلافها [4] ، خاصة وان الاسرة هي المسؤولة عن التنشئة السياسية في حال غياب او تقصير الدولة و المؤسسات الوسيطة (المجتمع المدني) [5] .

و لابد من التأكيد ان التنشئة الاسرية لها تأثير مزدوج في حياة الفرد حيث ممكن ان تكون مصدراً من مصادر تغذية العنف و التطرف [6] و ممكن ان تكون عنصرا من عناصر ترسيخ السلام و الحوار و الدعوة الى التحضر و المدنية مما يدفع البعض الى القول " ان نشأة الطفل في اسرة ذات نزعة و حس ديمقراطي مدني و حر يؤدي حتما الى تنشئة الطفل نشأة ديمقراطية " [7] .

2- مؤسسات الدولة التربوية و التعليمية .

---

(1) حسن عواضة ،التربية المدنية في مجتمع متحول ، مدخل الى المواطنية ، مصدر سبق ذكره ، ص41 .

(2) نقلا عن ، الشيخ الرئيس ابو علي بن سينا ، كتاب السياسة ، مصدر سبق ذكره ، ص41 .

(3) احمد علي الحاج محمد ، العولمة و التربية افاق المستقبل ، الطبعة الاولى ، كتاب الامة ، العدد /145 ، سلسلة دوريات تصدر عن ادارة البحوث و الدراسات الاسلامية ، ، قطر ، 2011 ، ، ص11 .

(4) حسن عواضة ،التربية المدنية في مجتمع متحول ، مدخل الى المواطنية ، مصدر سبق ذكره ، ص 29 .

(5) هبة رؤوف عزت ، الاسرة و التغيير السياسي : رؤية اسلامية ، مجلة اسلامية المعرفة ، السنة /1 ، العدد / 2 ، تصدر عن المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، 1995 ، ص33

(6) عماد رزيك عمر ، تأثير التنشئة الاجتماعية و السياسية في الاتجاه نحو التطرف ، مجلة العلوم السياسية ، العدد/60 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كانون الاول ، 2020 ، ص343 .

(7) علاء ناجي ، التربية المدنية كوسيلة لضبط سلوك الافراد ، مصدر سبق ذكره ، ص2 .

دور مؤسسات الدولة مهم جداً ، كونها تمتلك وسائل التأثير الرسمي ، و اهم تلك المؤسسات هي المؤسسات التربوية و التعليمية ، فضلا عن المؤسسة الاعلامية الحكومية ، حيث ان المؤسسة التعلمية هي المؤسسة الثانية بعد الاسرة من حيث الاهمية التربوية حيث تتولى مسؤولية تأهيل الفرد اجتماعياً الى جانب تأهيله علمياً [1] .

قد يتساءل البعض عن الاختلاف بين التربية و التعليم ، يفرق (حسن عواضة) بين التربية و التعليم بالقول ، ان التربية هي تصوب اعمال الفرد و توحي اليه سلوكه في علاقاته مع الاخرين و تساعده في تملك زمام نزواته ، اما التعليم فيوفر له عناصر نشاطه الفكري و يعرفه بحالة التمدن الحديث" [2] ، في حين باحث اخر يرى ان لا فرق بينهما بل احدهما يكمل الاخر، حيث يرى ان التربية هي صقل شخصية الانسان بالعلوم الاساسية (النفس الانسانية) ، في حين التعليم يُعنى بالحصول على المعرفة ، لذلك لا فرق بينهما بل ان التعليم هو احد اهم وسائل التربية [3] .

قدر تعلق بالمؤسسات التعليمة دورها في تعزيز التربية المدنية يرتكز على ثلاث اسس ، اولهما **المعلم او المدرس** ، و ثانيهما **المنهج الدراسي** ، و ثالثهما **التلميذ او الطالب ذاته** ، سوف يتم التركيز في اطار التربية المدنية على الاول و الثاني كونهما يغذيان و يعطيان الافكار بينما الاساس الثالث متلقي و مستلم لها فقط .

أ- المعلم او المدرس .

للمعلم او المدرس دور كبير في ترسيخ التربية المدنية ، لما يمثل من رمزية اعتبارية و مكانة اجتماعية و حتى دينية بين الطلبة ، حيث ما يقوله الاستاذ دائما ما يكون حجة على الطلبة ، بمعنى انه يلعب دور مهم وجوهري ، لكن الاشكالية تبرز اذا ما كان هو بذاته لا يؤمن بالتربية المدنية ، عند اذ يصبح دوره سلبي مما يعني ان التعامل مع الموضوع يحمل بعدين بعد مساهم مساهمة ايجابية و اخر مساهم مساهمة سلبية في رفض فكرة التربية المدنية و التمسك بفكرة التربية القبلية او التربية الدينية القائمة على اساس تفضيل قبيلة او دين على اخرى .

([1]) مصطفى العوجي ، التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف ، مصدر سبق ذكره ، ص176 .

([2]) حسن عواضة ،التربية المدنية في مجتمع متحول ، مدخل الى المواطنية ، مصدر سبق ذكره ، ص34 .

([3]) علي احمد مدكور ، مناهج التربية ، اسسها و تطبيقاتها ، مصدر سبق ذكره ، ص32 .

يفرق (كنت) بين المعلم و المربي ، حيث يرى ان الاول مجرد مدرس ، في حين الثاني مرشد ، الاول لا يربي الا من اجل المدرسة ، بينما الثاني يربي من اجل الحياة [1] ، وبغض النظر على هذه الفروقات لابد من التأكيد ان دوره مهم في جميع مراحل الحياة منذ رياض الاطفال و لغاية اعلى مرحلة دراسية .

ب- المنهج الدراسي .

المناهج التربوية المدنية تساهم مساهمة فاعلة في تزويد الافراد بالمعارف العلمية و الخبرات العملية و الاهم من ذلك " تساهم في اعداد و انشاء الفرد على المواطنة " [2] ، لذلك يتطلب مناهج تعليمية مناسبة من حيث محتواها و مستواها مع متطلبات الاستراتيجيات المعاصرة التي تدعوا الى التنمية الشاملة [3] و من ضمنها التنمية السياسية ، حيث تقترح احدى الباحثات ضرورة تخلص البحث المعرفي من سلطة السلف و قدسية الافكار ، مقابل اعادة خلق هوية منفتحة قابلة للتحول و الاضافة [4] ، لذلك هناك ضرورة الى ادخال مادة التربية المدنية كونها تتعلق بمفردات مهمة تنمي عند الطالب حب الوطن و نظام القيم و المبادئ الاخلاقية ، و الاهم من ذلك جعله مواطن صالح يعرف حقوقه المدنية و السياسية و واجباته تجاه بلده [5] .

3- رفض الدعوة الكهنوتية .

ان رفض الدعوة الكهنوتية هي مرتكز مهم جدا يساهم في تعبيد الطريق للتربية المدنية ، خاصة و ان الدين الاسلامي قد رفض الكهنوتية ، وهذا اشار إليه في وقت مبكر (محمد عبده)، عندما تطرق لمسألة طبيعة السلطة السياسية في الإسلام والذي كان يرى فيها سلطة مدنية، وأكد على انه ليس في الإسلام سلطة دينية، سوى سلطة الموعظة الحسنة والدعوة إلى الخير والتنفير عن الشر، والسلطان أو الخليفة حسب رأيه هو (حاكم مدني من جميع الوجوه)[6] ، والمجتمع

([1]) عبد الرحمن بدوي ، فلسفة الدين و التربية عند كنت ، مصدر سبق ذكره ، ص ، ص 124-125 .

([2]) علاء ناجي ، التربية المدنية كوسيلة لضبط سلوك الافراد ، مصدر سبق ذكره ، ص3 .

([3]) علي خليفة الكواري ، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، مصدر سبق ذكره ، ص 100.

([4]) نغم نذير شكر ، دور الثقافة و التعليم في بناء الدولة الحديثة ، العراق انموذجا ، مجلة دراسات دولية ، العدد/57 ، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية ، جامعة بغداد ، نيسان ، 2014 ، ص130 .

([5]) فداء حسن احمد شقوره ، اثر اثراء محتوى كتاب التربية المدنية في تنمية قيم الحوار لدى طلبة الصف الرابع الاساسي، مصدر سبق ذكره ، ص2.

([6]) محمد عبده، الأعمال الكاملة للشيخ محمد عبده، حققها وقدم لها محمد عمارة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972، ص104-105.

المدني عند الشيخ (محمد عبدة) هو مجتمع المواطنين الذين قد يختلفون في العقيدة و المذاهب، و جميعهم اخوان و حقوقهم في السياسة و القوانين متساوية [1] .

اكبر تحدي يواجه التربية المدنية في العالم العربي و الاسلامي هي اعتبارها دعوة للعلمانية ، وهذا ما اكده (عزيز العظمة) ، حيث يشير إلى أن مفردة العلمانية في البدء كانت تعني (المدنية)، بصيغة الإشارة إلى المؤسسات ذات الأسس اللادينية [2] ، و هنا لابد من التأكيد ان بوادر العلمانية بوادر على صعيد الفكر السياسي الإسلامي موجودة منذ زمن بعيد، إلا أنها لم تكن بنفس الصيغة الغربية، وإنما كانت بصيغ مختلفة، حيث كانت تمثل دعوى للعقل والعلم، والتقدم، والتحرر من كل الأشكال الكهنوتية [3] ، حيث يرى احد الباحثين ان مدنية السياسة، ومن ثم السلطة في الإسلام، توجد بكل وضوح في ذلك الانفصال الملحوظ في تأريخ الدولة في الإسلام، ألا وهو انفصال وظيفة الأمير عن وظيفة الفقيه [4] ، حتى الدولة التي أقامها النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، لم تكن بالمعنى الثيوقراطي الذي عرف في أوربا، إذ أن حاكمية الله، لا تعني أن يكون الحاكم ظل الله في الأرض من دون أية ضوابط وحدود ، بل الجميع يخضع للقوانين و ما تحدده الشريعة [5] ، حيث هناك فرقاً كبيراً بين الدعوة الى العلمانية التي تناصب العداء للدين و بين الدعوة الى العلمانية التي تؤمن بالفصل الوظيفي بين وظائف رجل الدين و وظائف رجل السياسية .

و لغرض الاجابة على قبول المدنية في الاسلام من عدمه لابد من التطرق الى ابرز الفروقات بين بين الدولة الدينية، والدولة المدنية كما يذكرها (خليل عبد الكريم)، و لعل من أبرزها [6]:-

1- الدولة الدينية يختار رئيسها الله تعالى، بينما الدولة المدنية ، ينتخب رئيسها عن طريق الشعب (الامة).

---

(1) نقلا عن ، عبد الله علي العليان ، الاسلام و الاستبداد ، المستبد العادل في التراث السياسي العربي الاسلامي ، مجلة الاسلام و الديمقراطية ، السنة/2 ، العدد/10 ، تصدر عن منظمة الاسلام و الديمقراطية ن بغداد ، شباط ، 2005 ، ص44 .

(2) عزيز العظمة، العلمانية من منظور مختلف، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص17 .

(3) طارق عبد الحافظ الزبيدي ، بواكير ظهور العلمانية في الفكر الاسلامي ، الطبعة الاولى ، دار قناديل للنشر و التوزيع ، بغداد ، 2018 ، ص131 .

(4) تركي الحمد، السياسة بين الحلال والحرام ، الطبعة الثالثة، دار الساقي للنشر، بيروت، 2003، ص ص70-71.

(5) انظر: غسان بن جدو، خطاب الإسلاميين والمستقبل، حوارات مع السيد محمد حسين فضل الله، الطبعة الثالثة، دار الملاك، بيروت، 2001، ص ص98-99.

(6) خليل عبد الكريم، الإسلام بين الدول الدينية والدولة المدنية، (د.ط)، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2004، ص ص16-17.

2- الدولة الدينية يقف على قمتها رسول يوحى إليه من قبل الله تعالى، بينما الدولة المدنية يحكمها بشر عاديون ، حيث علمهم قابل للصواب و الخطأ و التعديل .

3- في الدولة الدينية رئيس الدولة يبقى على اتصال بالسماء عن طريق الوحي ، بينما في الدولة المدنية رئيس الدولة لا اتصال له بالسماء، ولا يوحى له .

4- طاعة رئيس الدولة الدينية فرض ديني، بينما رئيس الدولة المدنية طاعته من عدمها لا يقدح في دين الفرد.

مما سبق يتضح ان هناك فرقاً كبيراً وجوهرياً ، بين الدولة الدينية و المدنية ، حيث من خلال ما ذكر تتضح الصورة المستقبلية التي رسمها الاسلام كدين بعد انقطاع صلة الوحي بالأرض، من حيث جميع الممارسات السياسية ستكون مدنية بامتياز ، خاصة ان جميع المذاهب الاسلامية متفقة على مدنية الرؤية الاسلامية للحكم و السلطة ، و حتى مدرسة الامامية تتفق مع هذا الطرح كون الغيبة الكبرى للأمام المهدي (عليه السلام) تجعل الجميع اليوم في دائرة الراي و المشورة و خارج دائرة العصمة .

مما سبق يتضح ان التربية المدنية هي مرتكز حقيقي لتحقيق المواطنة الصالحة ، حيث من خلالها يتحقق شعور الفرد بالانتماء للجماعة ، و شعور كل فرد بداخل تلك الجماعة ان حقوقه متساوية و كذلك واجباته ، وبالتالي سيكون ارتباطه بالوطن ارتباط حقيقي و انتمائه بالجماعة انتماء مستقبلي .

الخاتمة و الاستنتاجات و المعالجات .

إن معظم القراءات الفكرية المعاصرة للشأن السياسي و الاجتماعي في المجتمعات التي تشهد تنوعاً دينياً و قومياً و مذهبياً و فكرياً تشير إلى إن إرساء ثقافة التربية الوطنية في البلدان التي تشهد تشظي قومي او ديني او طائفي ليست بالشيء الصعب أو الأمر العسير الغير قابل للتحقيق، ولكن هناك جملة من المعوقات التي تحد من نشر هذه الثقافة ومن أبرز هذه المعوقات هي عدم وجود فهم عميق لماهية التربية المدنية ، حيث عدتّ التربية المدنية مناقضة للتربية الإسلامية عند البعض ، فضلا عن ظاهرة تفشي عدد من القيم المجتمعية التي تعمل التربية المدنية على معالجتها لعل من ابرزها ، التطرف الديني ، والجهل بالآخر ، التعصب القبلي والقومي ، التمييز بسبب اللون أو الجنس أو الدين ، التمييز الطائفي ، التهميش والإقصاء وعدم المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات .

و بعد الخوض في تفاصيل الموضوع بشكل علمي مستفيض تم التحقيق من صحة الفرضية التي انطلقت منها الدراسة من حيث ان التربية المدنية هي فعلا ليست نقيضاً للتربية الدينية بل هي تربية تعمل على ترسيخ الثقافة المدنية و السلوك المدني و الابتعاد عن التربية الثيوقراطية التي يرفضها حتى الدين الاسلامي ، حيث ان وجود التربية المدنية يساهم في تحقيق المواطنة المنشودة في ظل مجتمعات متعددة دينياً و مذهبياً ، وستكون حلا جذري للكثير من المشاكل الاجتماعية الحالية او التي قد تظهر بالمستقبل .لذلك ومن أجل نشر وتعزيز ثقافة التربية المدنية في المجتمعات المتعددة لابد لنا من تجاوز هذه المعوقات والبحث عن الحلول التي قد تساهم في تعزيز ثقافة التربية المدنية لتكون مرتكزا لبناء المواطنة الصالحة ، وقد توصلت الدراسة لعدد ممن الاستنتاجات لعل من ابرزها ما يلي :

1- الدين الاسلامي من اكثر الاديان التي اهتمت بالتنشئة و التربية و فيه من المبادئ الاخلاقية و القواعد الاجتماعية قادرة على تنظيم المجتمع على اكمل وجه ، لكن في بعض الدول التي تشهد تشظي طائفي اعتماد هذه التعاليم باسم الدين قد تؤدي الى تأجيج صراعات و خلافات لا تخدم الوحدة الاسلامية ، لذلك بالإمكان اعتماد التعاليم الدينية التي فيها **مشتركات** ، و لكن يمنع تدرس التعاليم التي فيها اختلافات في المدراس الحكومية الرسمية و بالإمكان تدريس بعض الخصوصيات التي تهتم بها طائفة دون غيرها ضمن المدراس الدينية الخاصة، وترك المدارس الحكومية التي يفترض ان تكون لعامة الشعب وفق قواعد التربية المدنية .

2- التربية المدنية هي ثقافة اكثر من كونها منهج دراسي ، فهي ممكن ان تعمم خارج اطار المؤسسات التربوية و التعلمية ، فالتربية المدنية يمكن ان تكون ثقافة سائدة و منهج في الحياة لجميع الصعد السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية .

3- يخطأ من يظن ان التربية المدنية هي الضد من التربية الدينية على العكس هي بل التربية المدنية قد تضم التعاليم الدينية التي تركز على مدنية المجتمع و السلطة و الدولة ، حيث بالإمكان الابقاء على المدارس الدينية الخاصة (المدراس المرتبطة بالأوقاف و الحوزات و كذلك المدارس المسيحية و غيرها) ، لتدريس الطلبة ممن يرغم العلوم الدينية كل حسب رغبته و حسب مذهبه ، لكن التربية في المؤسسات الحكومة العامة (المدراس و الكليات) يجب ان تعتمد التربية المدنية .

4- ايجاد التربية المدنية تحتاج استكمال بناء النظام الديمقراطي المتكافئ الذي يعطي فرص المساواة للجميع ، فضلا عن ضرورة استكمال بناء المؤسسات الدستورية والقانونية القائمة على تعزيز الانتماء للوطن بعيداً عن التقسيمات العرقية والطائفية .

5- الدعوة الى التربية المدنية من خلال التنشئة الاجتماعية والتنشئة السياسية ومن اهم محاور التنشئة الاجتماعية هي الاسرة وما تلقنه لأفرادها منذ الصغر ، اما التنشئة السياسية فان محاورها أكثر مؤسسات مجتمع مدني (نقابات، جمعيات ، منظمات ، أندية ، مراكز) والاحزاب و وسائل الاعلام المختلفة (المسموعة ، و المرئية ، و المقروءة) اضافة الى المؤسسات التربوية و التعليمية .

6- إبراز دور المؤسسات التربوية و التعليمية ممكن ان يساهم في فهم وبلورة التربية المدنية على اعتبار إن هناك دوراً فاعلاً يمكن أن تلعبه هذه المؤسسات في إشاعة التربية المدنية ، وترسيخها كسلوك يومي في التعامل مع الآخر والاعتراف بحقوقه الإنسانية ، كونها تمثل منظومة متكاملة الحلقات تبدأ برياض الأطفال وحتى المراحل الجامعية ، ومهمتها لا تقتصر على تلقين الطالب بالمفردات التعليمية فحسب بل الاهتمام بدراسة سلوك الإنسان في ماضيه وحاضره ومحاولة تقويمه للأفضل .

وقد توصلت الدراسة لعدد من المعالجات التي قد تساهم في تعزيز التربية المدنية تمهيداً لتحقيق المواطنة و لعل من ابرزها :

1- اعتماد مادة التربية المدنية مادة اساسية في المرحلة الابتدائية و التأكيد على اهميتها .

2- مراجعة القوانين و الدساتير المرنة لغرض حذف ما من شانه ان يؤثر على ثقافة التربية المدنية .

3- إيجاد مراكز تثقيفية متعددة تدعوا للحوار والتسامح وتصحيح المفاهيم ،وتعمل على توعية الناس من اجل قبول ثقافة التسامح والحوار الفكري البناء بدل العنف والقوة ورفض الأخر المختلف .

4- الدعوة إلى ثقافة الحوار بين الإفراد والجماعات وأصحاب الديانات المختلفة ، من خلال إقامة المؤتمرات العامة والندوات الثقافية والعلمية والمهرجانات والاحتفالات وغيرها من النشاطات الاخرى .

5- عمل كراس توضيحي يبين مفهوم التربية المدنية من حيث اهميتها واهدافها ودورها في تعزيز السلم الاجتماعي و الاستقرار السياسي و المواطنة الصالحة .

قائمة المصادر:

القران الكريم .

الكتب العربية و المترجمة :

1- احمد عرفات القاضي ، **التربية و السياسة عند ابي حامد الغزالي** ، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 2000 .

2- احمد فريطس ، **الجديد في التربية المدنية للسنة 5 ابتدائي** ، الديوان الوطني للمطبوعات ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التربية الوطنية ، 2007 .

3- الشيخ الرئيس ابو علي بن سينا ، **كتاب السياسة** ، تقديم وضبط و تعليق : علي محمد اسبر ، الطبعة الاولى ، بدايات للطباعة و النشر ، سوريا ، 2007 .

4- الطاهر لبيب ، **علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي** ، في مجموعة باحثين ، المسالة الديمقراطية في الوطن العربي ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000.

5- تركي الحمد، **السياسة بين الحلال والحرام** ، الطبعة الثالثة، دار الساقي للنشر، بيروت، 2003 .

6- حسن عواضة ، **التربية المدنية في مجتمع متحول** ، مدخل الى المواطنية ، جامعة الروح القدس ، الكسليك ، بيروت ، 2007 .

7- حسن ناظم ، علي حاكم صالح ، **المجتمع المدني** ، تاريخ نقدي ، الطبعة الاولى ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2007 .

8- خليل عبد الكريم، **الإسلام بين الدول الدينية والدولة المدنية**، (د.ط)، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2004.

9- رسمي عبد الملك ، **دور الادارة المدرسية في تفعيل التربية المدنية في مرحلة التعليم قبل الجامعي في قطر**، المركز القومي للبحوث التربوية ، القاهرة ، 2001 .

10- سامي البدري ، **مدخل لدراسة المجتمع المدني العراقي** ، في برهان غليون و اخرون ، نحو مجتمع مدني علماني ، افاق النهوض بالمجتمع المدني في العراق ، الطبعة الاولى ، الحوار المتمدن ، بغداد ، 2007.

11- طارق عبد الحافظ الزبيدي ، **بواكير ظهور العلمانية في الفكر الاسلامي** ، الطبعة الاولى ، دار قناديل للنشر و التوزيع ، بغداد ، 2018 .

12- عبد الرحمن بدوي ، **فلسفة الدين و التربية عند كنت** ، الطبعة الاولى ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 1980.

13- عزيز العظمة، **العلمانية من منظور مختلف**، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998 .

14-علي احمد مدكور ، **مناهج التربية** ، اسسها و تطبيقاتها ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2001.

15- علي خليفة الكواري ، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة** ، الطبعة الثانية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1986.

16- غسان بن جدو، **خطاب الإسلاميين والمستقبل** ، حوارات مع السيد محمد حسين فضل الله، الطبعة الثالثة، دار الملاك، بيروت، 2001 .

17- فتحي شهاب الدين ، **اوراق في التربية السياسية** ، تقديم : عصام العريان ، الطبعة الاولى ، مؤسسة اقرا للنشر و التوزيع و الترجمة ، القاهرة ، 2011 .

18- محمد عبده، **الأعمال الكاملة للشيخ محمد عبده** ، حققها وقدم لها محمد عمارة، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972 .

19- مصطفى العوجي ، **التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف** ، المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، الرياض ، 1985 .

20- مصطفى قاسم ، **التعليم و المواطنة ، واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية** ، تقديم : احمد يوسف سعد ، الطبعة الاولى ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، القاهرة ، 2006.

21- ميشيل براندت و اخرون ، **وضع الدستور و الاصلاح الدستوري** ، خيارات عملية ، انتربيس للنشر والتأليف ، بيروت ، 2012 ، ص92 .

البحوث والدراسات :

1-احمد علي الحاج محمد ، العولمة و التربية افاق المستقبل ، الطبعة الاولى ، **كتاب الامة** ، العدد /145 ، سلسلة دوريات تصدر عن ادارة البحوث و الدراسات الاسلامية ، ، قطر ، 2011 ، ، ص11 .

2- امل هندي الخزعلي ، اشكالية المواطنة في الخطاب الاسلامي المعاصر ، **مجلة العلوم السياسية** ، السنة /16 ، العدد/31 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، تموز ، 2005 .

3- عامر حسن فياض ، بناء الدولة المدنية و شقاء التحول الديمقراطي في العراق المعاصر ، **مجلة العلوم السياسية** ، السنة/19 ، العدد/36 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، حزيران ، 2008.

4-عبد الله علي العليان ، الاسلام و الاستبداد ، المستبد العادل في التراث السياسي العربي الاسلامي ، **مجلة الاسلام و الديمقراطية** ، السنة/2 ، العدد/10 ، تصدر عن منظمة الاسلام و الديمقراطية ن بغداد ، شباط ، 2005 .

5-عماد رزيك عمر ، تاثير التنشئة الاجتماعية و السياسية في الاتجاه نحو التطرف ، **مجلة العلوم السياسية** ، العدد/60 ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، كانون الاول ، 2020 .

6-نغم نذير شكر ، دور الثقافة و التعليم في بناء الدولة الحديثة ، العراق انموذجا ، **مجلة دراسات دولية** ، العدد/57 ، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية ، جامعة بغداد ، نيسان ، 2014.

7-هبة رؤوف عزت ، الاسرة و التغيير السياسي : رؤية اسلامية ، **مجلة اسلامية المعرفة** ، السنة /1 ، العدد /2، تصدر عن المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، 1995 .

الرسائل الجامعية :

1- فداء حسن احمد شقوره ، اثر اثراء محتوى كتاب التربية المدنية في تنمية قيم الحوار لدى طلبة الصف الرابع الاساسي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاسلامية ، كلية التربية ، غزة ، 2015.

الانترنيت.

1- علاء ناجي ، التربية المدنية كوسيلة لضبط سلوك الافراد ، شبكة النبأ المعلوماتية ، 17/كانون الاول ، 2017، للمزيد ينظر الرابط : annabaa.org/araic/studies/13536